INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
ICSFT

الحرب المستعرة على اليمن وإفلات المملكة العربية السعودية من العقاب

يعاني اليمنيون الرازخون تحت حصـــارالتحالف العســـكري الذي تقوده الســـعودية والولايات المتحدة، حيث أن الملايين منهم يواجهون انعدام الأمن الغذائي وخطرالمجاعة والقصـــف الجوي العشـــوائي، انتهاكات حقوق الإنســـان المرّوعة، وكذلك جرائم الحرب، التي تُرتكب في جميع أنحاء البلاد من قبل التحالف العسكري الذي تقودهالسعودية والولايات المتحدة، والذي يسبب معاناة لا يمكن تُحتمل للمدنيين.

يتحمل المدنيون وطأة الحرب على اليمن. التي أدت إلى التسبب في وفاة وإصابة الآلاف من المدنيين، كما أن تفاقم الصراع فيها أدى إلى خلق أزمة إنسانية خطيرة. حيث أنه ومنذ آذار/ مارس 2015، أشارت التقديرات إلى أنه وبسبب الغارات الجوية والصراع وصـــل عدد القتلى إلى 50.000 مدني، وإلى أكثر من 10.000 جريح. كما قام تحالف العدوان بغارات جوية قتل وجرح من خلاله الآلاف من المدنيين دونما تمييز. بالإضـافة إلى فرض مجموعة من التدابيرالاقتصـادية، مثل الحصـار المتكرر والقيود المفروضـة على الاستيراد والتي تسببت في انعدام الأمن الغذائي الحاد وانتشار الأمراض. وكواحد من الأمثلة على مثل هذه الضربات الجوية العشوائية، هو الضربة الجوية التي قام بها التحالف في آب / أغسطس الماضي والتي أصابت حافلة مدرسية، كانت نتيجتها مقتل 43 وجرح 63، معظمهم من الأطفال.

هذه الحرب المفتعلة والأزمات تزيد وتفاقم الوضـع الإنسـاني سـوءً، والأمرالذي يزيد الطين بلّة، اسـتمرارعدوان التحالف بإعاقة وصول المساعدات الإنسانية.

أدت الحرب في اليمن إلى خسائر مدمرة، وكان تأثيرها الأكبر بشكل خاص على أضعف أفراد المجتمع وهم: الأطفال.

- أكثر من 22 مليون شخص - وجميع الأطفال تقريباً - في حاجة ماسة لمساعدات إنسانية.
- أكثر من 6500 طفل قتلوا أو أصيبوا في أعمال العنف منذ بدء الصراع.
- عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة – والذين كانت نسبتهم مرتفعة بالفعل حتى قبل الصراع – قد وصلت إلى لأكثر من 2 مليون.
- أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيســـف) أنه حوالي 84.701 طفل قد لقوا حتفهم! جراء ســـوء التغذية الحاد والشديد بين أبريل 2015 وأكتوبر 2018. وكان سوء التغذية سبب في حدوث خسائر فادحة.
- "يعاني حوالي 358.000 طفل يمني من سوء التغذية الحاد والشديد" حسب اليونيسف.

تم تدمير البنية التحتية للبلاد وشـل خدماتها الصـحية. أدت الحرب والحصـار بقيادة التحالف السـعودي إلى رفع أسـعار السـلع والخدمات الأساسية.

وفقًا للأمم المتحدة:

- 79٪ من السكان فقراء مقارنةً بأنه في عام 2017 كانوا 49٪.
- انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 61 ٪ في السنوات الثلاث الماضية.
- ما يقارب ال 16 مليون شخص لا يستطيعون الوصول إلى مياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، والنظافة العامة.
- تم تسجيل 1.115.378 حالة مشتبه فيها من حالات الكوليرا بين أبريل/ نيسان 2017 ويوليو/ تموز 2018، مع تسجيل 10.000 حالة جديدة كل أسبوع منذ يونيو/حزيران.
- 60٪ من السكان، أي 18 مليون شخص، يعانون من انعدام الأمن الغذائي.
- 8.4 مليون شخص لا يعرفون كيف سيحصلون على وجبتهم الغذائية التالية.

- أقل من 50 ٪ من المرافق الصحية داخل الخدمة فقط.
- نزوح مليوني شخص، 76٪ منهم من النساء والأطفال.
- ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 98 ٪، والوقود بنسبة 110 ٪ خلال السنوات الثلاث الماضية.

وعلى الرغم من النداءات والتحذيرات العديدة للوكالات الإنسانية، من أن الأوضاع في هذا البلد الفقير تتدهور بسرعة كبيرة، إلا أن التحالف العسكري الذي تقوده السعودية والولايات المتحدة الأمريكية شنّ عدة غارات جوية على صنعاء، في الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه الشهر الماضي. كما أنه قد تم توثيق 24 غارة جوية للتحالف المدعوم من الغرب على صنعاء منذ مساء 19 يناير/كانون الثاني، بما في ذلك أربعة على القاعدة الجوية، في مجموعهم، وبالإضافة للدعم اللوجستي من قبل الولايات المتحدة، قام تحالف العدوان بقيادة السعودية بتنفيذ أكثر من 18000 غارة على اليمن.

وبحسب المعتاد، تم استهداف أهداف مدنية "غير عسكرية" مثل مصنع البلاستيك الذي تم ضربه خلال هذه الغارة الجوية. لقد بلغ ارتفاع انتهاكات وعدم احترام تحالف العدوان بقيادة السعودية للقوانين الدولية وآليات الأمم المتحدة لمستوىً غير مسبوق. للتوضيح! من هذه بين أشياء أخرى، هناك شريط فيديو يظهر لحظة استهداف قوات التحالف بقيادة السعودية التي تدعمها الولايات المتحدة فريق خبراء إزالة الألغام، كما أدى هذا الهجوم إلى مقتل أحد أعضاء الفريق بحضور مراقبي الأمم المتحدة في منطقة الكيلو16 شرق مدينة الحديدة، كما شوهد على شريط الفيديو.

إن استمرار المجازر، وحالة البؤس الذي يعيشه اليوم الشعب اليمني، جاءت مصحوبةً بضجيج من الدبلوماسية العقيمة، والتي ساهم في وجودها وتبييض صفحاتها بشكل غير قانوني، وسائل الإعلام الغربية، وذلك لأهداف ربحية، والتي مُوّلت بمليارات الدولارات من قبل عدوان التحالف الذي تقوده السعودية. أسفرت الحرب التي دامت أربع سنوات وما زالت مستمرة على اليمن، عن أسوأ كارثة إنسانية في عصرنا، وهي كارثة من صنع الإنسان، يعززها الجهل المتعمد والاستغلال.

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة وهي التي لاعب رئيسي في التحالف أيضاً، بانتهاكات عدة لحقوق الإنسان، من خلال عمليات الاحتجاز التعسفي، وإخفاء وتعذيب الناس، وحتى الأطفال منهم، والذين نتسائل هل من الممكن أن يكونوا خصوماً سياسيون، أو من الممكن أن يشكلوا تهديدات أمنية! كما شَهد سجناء سابقون، بأنهم تعرضوا للضرب، وأُجبروا على البقاء في حاويات مليئة بالبراز لأسابيع، وتم الإعتداء عليهم جنسياً، وتقييدهم من أيديهم وأرجلهم على سيخ بوضيعة الشواء.

تم استهداف المدنيين والمرافق المدنية، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على طيلة السنوات الأربع الماضية، ولكننا وحتى الآن لم يكن عدوان التحالف موضع اتهام على الرغم من جميع هذه الانتهاكات.

أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي هو تقييد استخدام القوة.

تنص المادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة على أنه : "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أوباستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أم على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ".

INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
ICSFT

ووفقاً لإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والمرفقة بالقرار 2625 (د - 25) بتاريخ 24 أكتوبر 1970،

"تشكل الحرب العدوانية جريمة ضد السلم تترتب عليها مسؤولية بمقتضى القانون الدولي".

إن رد فعل الأمم المتحدة على جرائم الحرب التي ارتكبتها المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والإمارات العربية المتحدة، والأطراف المشاركة الأخرى، يتم الإعراب عنها بإدانات ضعيفة ولا شيء آخر! وتجدر الإشارة؛ إلى أنه خلال السنوات الأربع للحرب على اليمن، تم انتخاب المملكة العربية السعودية للجنة حقوق المرأة التابعة للأمم المتحدة للدفاع عن النساء، وإعادة انتخابها كعضو في مجلس حقوق الإنسان.

لقد أصبح عدم اكتراث العالم تجاه هذه الكارثة التي تصيب الإنسان، هي المعيار! عندما يتعلق الأمر بالفظائع التي ترتكبها القوى الإمبريالية - الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا - باسم الديمقراطية في الشرق الأوسط. الصمت، هو اشتراك في جريمة ضد اليمن. ويجب ألا يستغرق الأمر أربع سنوات من إراقة دماء الشعب اليمني، الذي مازال ضحية حملة مستمرة من القتل العشوائي. إن الإمداد بالأسلحة، والدعم التقني، واللوجستي، والسماح لعدوان التحالف الذي تقوده السعودية بمواصلة قتل المدنيين، من خلال الضربات الجوية العشوائية، والحصار هو قرارمرّوع، يتم دفع ثمنه من حياة اليمنيين الأبرياء! يجب علينا أن نقف على الجانب الصحيح من التاريخ، ونضع نهاية لهذه الحرب الشعواء على الشعب اليمني البريء.

يحث المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان عدوان التحالف بقيادة السعودية لوقف الاجتياح العسكري على الفور. كما ندعو الحكومات إلى ضمان الوقف الفوري للأعمال العدائية، وإيقاف توريد الأسلحة التي تعرّض اليمن للخطر، وضمان وصول وتسهيل حرية حركة جميع الواردات الأساسية بدون أية عوائق، والأهم من ذلك، أننا نحث الحكومات والأطراف المعنيين الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة، لإدانة أي هجمات ضد المدنيين، وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي، من قبل التحالف الذي تقوده السعودية، ودعم التحقيقات الدولية التي تحقق في هذه الانتهاكات، بما في ذلك عمل فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن.

#أوقفوا_الحرب_السعودية_على_اليمن

#StopSaudiWarinYemen

بصرف النظر عن الحرب في اليمن، المملكة العربية السعودية، هي رمز الاضطهاد المُمارس ضد المواطنين السعوديين أيضاً، حيث أنه لا يوجد في المملكة دستور ينص على إنشاء مؤسسات لحماية حقوق الإنسان. بالإضافة للعديد من النظم القانونية الغير معرّفة بشكل دقيق، كما أنه لا يوجد نظام قضائي مستقل، حيث يقوم الملك وبنفسه بتعيين الأشخاص التابعين له والذين يشغلون مناصب عالية ذات مسؤولية، كما أنه يتم محاكمة المعارضين والمعارضة السياسية، في المحكمة الجنائية متخصصة، والتي أنشئت كي تحافظ على الوضع الراهن في اللملكة، وحماية سيطرة السلطة على البلاد.

والأهم من ذلك، أن الحقوق والحريات الأساسية في المملكة تُنتهك بصورة ممنهجة وذلك تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. حيث أنّ قانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 تضمّن تعريف غامض للإرهاب، وجرّم الأعمال السلمية، وفشل في الحفاظ على ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة. بشكل خاص، فإنّ المدافعين عن حقوق الإنسان، والناشطين في مجال حقوق المرأة، والصحفيين، والمعارضة السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والأقليات الشيعية، والمعارضين بشكل عام، يتم استهدافهم ومضايقتهم باستمرار وذلك لمجرد ممارستهم حقهم في التعبير. كما انّ النساء والفتيات تواجهن التمييز في القانون، بما في ذلك قانون الأحوال المدنية وقانون العمل وقانون الجنسية، وفي ممارسة الحياة العملية.

ICSFT in special consultative status with the ECOSOC / Center Oecumenique des eglise 150, Route de Ferney 1211, Offices: 191&192, Geneva, Switzerland, Tel: +41227884808/ 5&6- Fax:+ 41227884807- Website: www.icsft.net- Email: uncoordinator@icsft.net / info@icsft.net

وتجدر الإشـــارة، إلى أن المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنســـان، يشـــعر بقلق بالغ إزاء الظروف القاســـية التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنســـان، ونشـــطاء المجتمع المدني، والصـــحفيون، بما في ذلك قتل الصـــحفي جمال خاشـــقجي خارج نطاق القضاء على يد عملاء سعوديين وكل ذلك بسبب انتقاده للمملكة.

الممارسات اللاأخلاقية للمملكة العربية السعودية لم تلقى سوى وبشكل ساخر إدانات منمقة من قبل القادة الغربيين. ولا أحد يدفع الثمن إلا الأطفال في تلك الحافلة المدرســـية، وبالإضـــافة إلى أن النشـــطاء يواجهون احتمال قطع رؤوســـهم ليس إلا لقيامهم باحتجاجات سلمية؛ الملايين من اليمنيين على حافة المجاعة وآلاف من السعوديين يقضون في السجن، يواجهون الجلد والتعذيب بسبب مطالبتهم بحقوقهم الأساسية.

يحث المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنســـان، المملكة العربية الســـعودية على ضـــمان حماية حرية التعبير لجميع المدافعين عن حقوق الإنســـان، والعمل على إنشـــاء بيئة مناســـبة للحوار الحر، وبشـــكل متســـامح مع الأصـــوات المعارضـــة، وحماية الأفراد من أي انتقام. والعمل على تعديل قوانينها وبشكل يتماشى مع المعايير الدولية، وذلك بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من أجل ممارسة الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.